

التقى رئيس مجلس النواب البلجيكي وحته على أن يكون لأوروبا دور في حل مشكلات الشرق الأوسط

الخرافي: اتهام الإسلام بتصدير الإرهاب أمر غير عادل ومرفوض



الرئيس الخرافي وفلاهاوت بتوسطن مرزوق الغانم ود. أسيل العوضي ود. رولا دشتي بحضور السفيرة نبيلة الملا وعلام الكندري



الرئيس جاسم الخرافي مع رئيس مجلس النواب البلجيكي اندريه فلاهاوت

أكد رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي ضرورة أن يكون لأوروبا والإتحاد الأوروبي كما للولايات المتحدة الأميركية دور في حل المشكلات التي يشهدها العالم، مشدداً على أهمية نهج الحوار السلمي لحل تلك المشكلات. وقال الخرافي خلال لقائه والوفد المرافق له رئيس مجلس النواب البلجيكي اندريه فلاهاوت أن العالم أصبح قرية صغيرة ويمر حالياً بمرحلة خطيرة نتيجة لما تشهده الكثير من دوله من نزاعات وخلافات وحروب أهلية وخلافه، مشدداً في هذا الصدد على ضرورة انتعاج الحوار بين الأطراف المتنازعة جميعها. وأوضح أن سماع وجهة نظره الأخرى من شأنه تصحيح الكثير من الأخطاء والمفاهيم والخلافات وحتى القرارات التي يتم اتخاذها في الأمر المختلف عليه ولصالح كل الأطراف.

وأشار إلى ما تشهده بعض الدول العربية من حركات للمعارضة والشعوب ضد حكوماتها وقال إن ذلك يرجع إلى تجاهل تلك الحكومات لمشاكل بلدانها لدرجة أوصلت شعوبها إلى مرحلة «لا يمكن السكوت بعدها» ومنها مشاكل البطالة والفقر والتعليم والصحة

وغيرها من الخدمات. وقال: «نحن قلقون من تلك الاقلاق فلا أحد يستطيع التكهن متى تنتهي، ولا أحد يستطيع السيطرة عليها بعد أن تبدأ»، في إشارة إلى الوضع غير المستقر وغير الأمن الذي تعيشه مصر بعد تنحي رئيسها السابق حسني مبارك عن السلطة.

وأضاف أن المتظاهرين الذين ينادون بالإصلاح في مصر هم أنفسهم الذين يضررون اقتصاده من خلال ضرب السياحة التي هي عصب الاقتصاد هناك «لذا لا بد من إيصال رسالة لهم للاستفادة من ثورتهم وعدم الإضرار ببلادهم وكذلك الحال بالنسبة للثورة الليبية» التي تشهدها قتل النظام لشعبه «ويجب علينا العمل حثيثاً على حقن الدماء هناك والحفاظ على ممتلكات الشعب».

وأكد مجدداً ضرورة الحوار بين الأطراف المتنازعة، مشيراً إلى جهود صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد «الحنيفة» لإيجاد حوار بين السلطات البحرينية والمعارضة «وأنامل أن يتم الحل قريباً لاسيما بعد أن هذا الوضع هناك».

وأشار إلى الاجتماع الأخير لوزراء خارجية دول مجلس

التعاون لدول الخليج العربية لإيجاد حل للمشكلة في اليمن، مبيناً أن منظومة مجلس التعاون تهتم بشكل رئيسي بمنطقة الخليج والدول المجاورة «لكننا نهتم أيضاً بالدول الأخرى».

وشدد على ضرورة أن يفكر الجميع لوضع حل لمشكلة الشرق الأوسط المتمثلة في الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين وكذلك التعتن الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني الأعزل هناك «وبلادكم وبلادنا يقفان معاً ضد ظاهرة الإرهاب».

وأوضح أن الإرهاب «لا بلد له ولا دين» ويمكن أن يوجد في أي بلد ويقوم به أي منتسب لأي دين، مدلاً بذلك على العمليات الإرهابية التي تشهدها أيرلندا من قبل بعض أبنائها على سبيل المثال «وهم مسيحيون» وكذلك ما يقوم به بعض «الهنودس» في الهند من قتل لبعض رموزهم السياسية مثل اغتيال رئيسة وزراء الهند الأسبق اندريا غاندي.

وأكد الخرافي رفضه ربط الإرهاب بالإسلام، مبيناً أن إلقاء اللائمة على العالم الإسلامي «واتهامه بأنه مصدر الإرهاب أمر غير عادل ولا مقبول»، وقال «نؤمن

كما تؤمنون انتم بأن الإرهاب أمر يصعب مكافحته ولن يتم ذلك إلا بعد معرفة أسبابه».

وقال أن الجمع «يتوق جدباً» إلى حل سلمي للمشكلة الفلسطينية الفلسطينية والإسرائيليين الفلسطينيين أنفسهم «لكن مع تعنت النظام الإسرائيلي وما تقوم به آلة الحرب الإسرائيلية من دمار شامل لممتلكات الشعب الفلسطيني، فنادا سيخسر الشعب هناك أن قاوم وهاجم؟».

وأشار الخرافي في هذا الصدد إلى الدور الذي تقوم به إسرائيل في التأثير على المفاوضات التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية في الشأن الفلسطيني إضافة إلى دور المنظمات الصهيونية في العملية الانتخابية الرئاسية في الولايات المتحدة وكذلك عمليات اتخاذ القرار هناك.

وقال: «نؤمن بأن الحوار السلمي بين الأطراف المتنازعة في الأراضي المحتلة من شأنه إيجاد الحل وضمان العيش بسلام لكل الأطراف المعنية فسي ذلك النزاع والمتأثرة به «لذا دعونا نعمل معاً لإيجاد ذلك الحل».

وأضاف مخاطباً الجانب البلجيكي «عليكم أن تفهموا

الاسرائيليين ان تحقيق السلام من شأنه ضمان الأمن والأمان لكن الحديث عن توفير الأمن وحده لن يحقق السلام أبداً، والسلام أقل تكلفة وأكثر فاعلية».

ونكر الخرافي أنه مع الحالة التي تشهدها الأراضي الفلسطينية حالياً فإن من الضرورة المجازفة للعمل على تحقيق السلام من خلال إيجاد الحلول الصحيحة لتلك الحالة وتنفيذها في إشارة إلى وجود حالات أخرى في العالم ومشاكل مشابهة لمشكلة الشرق الأوسط «يجب إيجاد حلول لها».

وتساءل عن الحلول التي ستوفرها الولايات المتحدة للعراق على سبيل المثال حال خروجها بشكل كامل من أراضيها، وعما إذا كانت واشنطن وفرت للحكومة العراقية أرضاً صلبة تقف عليها بدلا من الحديث عن ترتيبات للمحافظة على المصالح الأمريكية في تلك البلاد.

وقال الخرافي أن بلجيكا جزء من أوروبا «وعلياً ان نبحث معها عن بعض الحلول»، في إشارة إلى ضرورة وضع استراتيجية مستقبلاً وليس فقط لحل الأوضاع الحالية لاسيما ان منطقة الشرق الأوسط

من الضروري إفهام الجانب الإسرائيلي أن تحقيق السلام من شأنه ضمان الأمن والأمان وأن الحوار السلمي بين الأطراف هو المتنازعة هو بسلام

الكتل السياسية اجتمعت في ديوانه مساء أول من أمس وشكلت لجنة لتنظيم الندوات والاستجابات

الطبيبائي: «تجمع نهج» لتشكيل حكومة جديدة برئاسة رئيس جديد



خالد السلطان ود. ضيف الله بيومي ود. وليد الطبيبائي وفلاح الصواغ ومحمد هايف ومسلم البراك ود. فهد الختة

خالد السلطان ود. ضيف الله بيومي ود. وليد الطبيبائي وفلاح الصواغ ومحمد هايف ومسلم البراك ود. فهد الختة

خالد السلطان ود. ضيف الله بيومي ود. وليد الطبيبائي وفلاح الصواغ ومحمد هايف ومسلم البراك ود. فهد الختة

خالد السلطان ود. ضيف الله بيومي ود. وليد الطبيبائي وفلاح الصواغ ومحمد هايف ومسلم البراك ود. فهد الختة

أصدرت بعض الكتل البرلمانية والقوى السياسية بياناً حول الاجتماع جاء فيه: قال تعالى: (وقل اعلموا فسيروا الله عموكم ورسوله والمؤمنين). لقد تناهت الكتل البرلمانية والقوى السياسية والتجمعات الشبابية للاجتماع في يوم الاثنين الموافق 11 أبريل 2011 من أجل التباحث في الأوضاع السياسية ووضع ركائز وأهداف لتنسيق الجهود والعمل المشترك المرحلة المقبلة فيما بينها. ولما كانت الكتل البرلمانية والقوى السياسية والتجمعات الشبابية على وعي تام بما آلت إليه الأمور نظراً لغياب الإدارة السليمة والحكم الرشيد في نطاق السلطة التنفيذية ما أدى إلى تراجع الوضع السياسي ومروره بانعطافات تاريخية خطيرة انكسرت سلباً على مناحي الحياة المختلفة، كان لبعضها الأثر البالغ على تنامي الحركات الحكومية لتقويض الحياة والممارسة الدستورية وتعثر التنمية وسوء الأوضاع الاقتصادية الداخلية وتزعزع النسيج الاجتماعي واللحمة الوطنية بالتزامن مع مرور المنطقة العربية والإقليمية حولنا بأحداث لها انعكاس على الأوضاع الأمنية الداخلية في الكويت.

وقد أكد المجتمعون على قضايا عدة كان أبرزها مسؤولية السلطة التنفيذية ورئاستها ومن يشارك في دعم توجهاتهم التقصيرية عن القيام بواجباتهم ودورهم الدستوري والسياسي المنوط بهم الأمر الذي كان له الأثر في تراجع التنمية في المجتمع واستشرآه ظاهرة الفساد وتنامي حالة الشحن الطائفي وتعديتها بين مكونات المجتمع الكويتي الواحد، وقد حمل المجتمعون السلطة التنفيذية مسؤولية الأخطار الأمنية الخارجية والداخلية في ظل المستجدات الأمنية الإقليمية والداخلية، وتدارس المجتمعون نقاط القوة والضعف في الحراك السياسي خلال المرحلة السابقة وحيوا الجهود التي بذلت وبالأخص ما قامت به المجامع الشبابية، وتناول المجتمعون أفضل السبل لتلافي السلبات وتدعيم صور التنسيق فيما بين كافة الأفراف. وقد خلصت الكتل البرلمانية والقوى السياسية والتجمعات الشبابية بعد استعراضها لجميع أوجه عملها السابق إلى ضرورة التمسك بالحقوق الدستورية التي رسخها دستور الكويت وتأسيس أرضية جديدة في العمل الجماعي المشترك تهدف من خلاله إلى تطوير الممارسة السياسية والتعاون فيما بينها في العديد من قضايا وموضوعات وملفات الإصلاح السياسي من أجل تنمية الحياة الدستورية وتحقيق الاستقرار السياسي ودفع عجلة التنمية ودعم الاقتصاد الوطني وحماية البيئة وتحقيق الأمن الداخلي والخارجي، ومن أجل ذلك كله على وجه التحديد والأولوية أجمعت القوى والتيارات والكتل والمجامع الوقعة على هذا البيان على ضرورة التحرك الفعال والدستوري لإيجاد حكومة جديدة برئاسة جديد نهج نجحاً جديداً والعمل على تحقيق ذلك بجمع الوسائل الدستورية المتاحة. حفظ الله الكويت وشعبها وأمنها وبارك في استقرارها وتنميتها وحياتها الدستورية الكويت 12 أبريل 2011 الموقعون:

كتلة الأثر الشعبي - كتلة التنمية والإصلاح - كتلة النواب المستقلين - الفئات: خالد سلطان الحركة الدستورية الإسلامية - الحركة السلفية - تجمع ثواب الأمة - الاتحاد الوطني لطبقة الكويت - الاتحاد الوطني لطبقة التعليم التطبيقي - التجمعات الشبابية: السور الخامس - نريد - كافي.

لم يتم تداول صياغة مشروع الإصلاح السياسي. ويسأله عما إذا كانت هناك آلية دستورية لإقضاء الرئيس الحالي، قال د. الطبيبائي أن هناك الاستجابات والندوات والرأي العام والحراك السياسي والفاعل الشعبي وإشراك الشعب للضغط السياسي، موضحاً أن ذلك سيكون من خلال الندوات والميادين.

وأوضح أن التجمع قام بدعوة نواب من كتلة العمل الوطني لكنهم لم يحضروا ولم يعتذروا، ولكن من الوارد أن ينضموا إليها وتصريحهم في السابق بأنهم لن ينزلوا الشارع فهذا قرار سابق وفق أحداث معينة لكن من الممكن أن يتغير الوضع الآن.

وحضر من النواب: د. وليد الطبيبائي، أحمد السعدون، مسلم البراك، سالم العنلان، خالد الطحوس، د. جمعان الحريش، محمد هايف، فلاح الصواغ، خالد السلطان، د. ضيف الله بيومي، والنائب السابق د. فهد الختة. وحضر ممثلون عن الكتل والحركات الشبابية منها: كافي، ونريد، الحركة السلفية (وعنها فهد الهيلم)، السور الخامس، اتحاد الطلبة، د. حس، التحالف الوطني وحزب الأمة.

أكد عضو كتلة التنمية والإصلاح د. وليد الطبيبائي أن الهدف من «تجمع نهج» هو العمل وتنسيق الجهود السياسية والشبابية والنيابية لإيجاد رئيس حكومة جديد ونهج جديد مضيئاً أن التجمع سيستخدم جميع الأدوات الدستورية لتحقيق ذلك.

وقال د. الطبيبائي، في تصريح خاص عقب الاجتماع الذي عقد في ديوانه مساء أول من أمس، أن القوى الشبابية والسياسية والبرلمانية تداعت بعد تردي الأوضاع السياسية التي حدثت في البلد لتجميع الجهود التي أصابها نوع من التشرذم في الساحة الكويتية السياسية وحتى يكون هناك حراك سياسي موحد.

وأضاف د. الطبيبائي أن الاجتماع الذي حضره كثير من ممثلي القوى الشبابية والحركات الطلابية والقوى السياسية والكتل النيابية أسفر عن إنشاء لجنة أو كتلة تنسيقية توحّد جهود القوى الشبابية والسياسية والنواب، موضحاً أنها ستكون كتلة بخلافة أضلاع.

وقال د. الطبيبائي إن هذه اللجنة ستتولى تنسيق الجهود

فيما يتعلق بالانشطة المشتركة وستكون اللجنة تحت مسمى «تجمع نهج»، في إشارة إلى حكومة جديدة برئاسة جديد ونهج جديد، موضحاً أنه سيكون هناك توحيد في الأنشطة وفي الخطاب السياسي وإيجاد رئيس جديد والعمل على تحقيق هذا الهدف بالوسائل الدستورية المتاحة.

وأوضح د. الطبيبائي أن جميع الوسائل الدستورية متاحة ومن ضمنها الاستجابات والتعامل مع الجلسات ومنها الجلسة الأولى بعد تشكيل الحكومة، مضيفاً أنه سيكون هناك فريق تنسيقي لتنظيم الندوات والحركات وكذلك تنظيم الاستجابات.

وقال د. الطبيبائي إن موضوع التعديلات الدستورية تم إرجاؤه بما في ذلك موضوع الإصلاحات السياسية فلم يتم تناولها وكذلك